المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المدرك الاستراتيجي الامريكي لأمن الخليج العربي دراسة في مسارات المستقبل
اسم الكاتب: د. باقر جواد كاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2073
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 04:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المدرك الاستراتيجي الامريكي لامن الخليج العربي
دراسة في مسارات المستقبل

الدكتور

باقر جواد كاظم(*)

المقدمة

منذ البدايات الاولى للحرب الباردة وتخلي بريطانيا العظمى آنذاك عن مسؤولياتها الامنية في منطقة شرق السويس إضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية بمهمة ترتيب الأوراق لطبيعة التفاعلات الإقليمية سبيلا لتادية الدور الابرز في تلك المنطقة الحيوية من العالم . وكان من ابرز وأهم الإلتزامات الموروثة من التركة البريطانية تامين استقرار وامن منطقة الخليج العربي ذات الحيوية الإستراتيجية للمصالح الأمريكية (وفق وجهة النظر الأمريكية) .

ومنذ ذلك الحين حاولت الولايات المتحدة الأمريكية القيام بهذا الدور بطرائق مختلفة ، فقد إعتمدت خلال عقدي السبعينيات على إيران والسعودية ، ومن ثم عمد إلى توظيف الدور العراقي خلال عقد الثمانينيات ، ومن ثم ذهبت إلى تبني سياستي " الإحتواء المزدوج " " الإحتواء المتمايز "* خلال التسعينيات من العقد

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

[1] جارث ستانسفيلد ، العراق : الشعب والتاريخ والسياسة ، دراسات مترجمة، (دبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)) . (*)

[2] راي تقيه ، حان وقت الوفاق مع إيران ، في : جيمس فيرون وراي تقيه ، حروب الخليج : مراجعات للسياسة الامريكية تجاه العراق وإيران ، دراسات عالمية ، (دبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)) العدد. . . .

[3] J.E. Peterson , *Defense and Regional Security in the Arabian Peninsula and Gulf States*, (London , routdge) 2003.

[4] Dr Kristian Ulrichsen, GULF SECURITY: CHALLENGES AND RESPONSES, Proceedings of a Conference held at the Royal College of Defence Studies, Seaford House, London, 10th July 2008, pp. 23 – 30.

[5] Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft, and Richard Murphy, Differentiated Containment , Foreign Affairs, Vol.76,No.3(May/June 1997), p.20.

* وهو ما يعد تماشيا مع توجه الإدارة الأمريكية إلى تبني سياسة الأحتواء إقليميا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة بعد ان تم تبنيها عالميا قبل هذه الفترة ، أنظر:

الماضي . إلا أن أيا من هذه المقاربات لم تنجح بشكل جيد في تحقيق ما كانت تطمح وتصبو إليه من اهداف بالشكل المطلوب ، وهو ما انعكس في التدخل الأمريكي المباشر في العقدين الاخيرين (العراق – ، ومن ثم العراق ثانية عام) سبيلا لتأمين مصالحها واهدافها وإعادة صياغة طبيعة التفاعلات الإقليمية وخاصة الامنية منها بما يتلائم وسياستها في المنطقة.

الإحتلال الامريكي للعراق ضمن إطار ما سمي آنذاك بـ((عملية حرية العراق)) أفسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية بالتفكير بإقامة إطارا هيكليا أكثر قدرة على البقاء لامن الخليج العربي ، بل أن إدارة بوش الإبن قد بدات بالفعل في ذلك الوقت بالسير في هذه الوجهة من خلال سحبها للأغلبية الساحقة من قواتها العسكرية المتمركزة في السعودية وإعادة تمركزها في مواقع اخرى من المنطقة ، وذلك على الرغم من ان هذه الخطوة تبدو وكانها إغلاق لفصل قديم لفصول التورط الأمريكي لا إستهلالا لآخر جديد.

ومع القضاء على نظام صدام ، تنامت قناعة في الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة إعادة التفكير في شكل واسع بإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الخليج العربي ، إذ وفقا لتلك القناعة من المنتظر ان تزداد التحديات والتهديدات في هذه المنطقة بدلا من أن تتناقص.

ولكن طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية اليوم وعلى وجه التحديد منذ تداعيات احداث الحادي عشر من أيلول إحتلال العراق لن تكون بهذه البساطة والمحدودية ، وخاصة عند الحديث في

Barry R. Posen and Andrew L. Ross, Competing Visions for US Grand Strategy, International Security, Winter 1996/1997, Vol.5,No.53.-

[6] رويرت سنايدر ، الولايات المتحدة وإيران : تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما ، سلسلة محاضرات الإمارات : (دبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) ، العدد. . . .

[7] أنظر في ذلك :-

- Joseph McMillan, Richard Sokolsky, and Andrew C. Winner, Toward a New Regional Security Architecture, *The Washington Quarterly, Vol.* 26, No.3, Summer 2003.

[8] كونداليزا رايس ، إعادة التفكير في المصلحة القومية: واقعية أمريكية من أجل عالم جديد ، دراسات عالمية : (دبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) ، العدد. . . .

مسارات مستقبل التفاعلات الإقليمية سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أو غيرهم من الدول الأخرى من دول المنطقة، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة البحث عن الكيفية والآلية التي تمكنها من التعامل مع طبيعة مثل التحديات في سبيل بناء نظام أمني جديد للمنطقة يتماشى مع هو موجود من تفاعلات وقضايا راهنة.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أهم الرؤى التي تتعامل مع إيجاد ورسم التصور الإستراتيجي الامريكي لطبيعة البنى والهياكل الامنية في منطقة الخليج العربي لمرحلة ما بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام ..

- مصالح السياسة الأمريكية الأساسية في منطقة الخليج العربي:

إن الولايات المتحدة بسعيها لإيجاد الأطر والهياكل الأمنية لمنطقة الخليج العربي أنما هي تعمد لحماية مصالحها وأهدافها ضمن إطار قناعة مؤداها (((منطقة الخليج تعد منطقة حيوية بالنسبة لواقع الدور الأمريكي)) تلك الأهمية التي لا ترتبط فقط بتأمين تدفق نفط منطقة الخليج ولكنها تكمن أيضا في مصلحة الولايات المتحدة في منع أي دولة معادية محتملة من التحكم في المنطقة ومواردها واستخدام ذلك لابتزاز للعالم. كما أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في الحفاظ على وجودها العسكري في الخليج العربي الأمر الذي يرجع إلى خطورة جغرافية الموقع . ومن ثم فإنه في حال منعت الولايات المتحدة الأمريكية من الوصول للخليج العربي فإن قدرتها على التأثير على الأحداث في مناطق أخرى هامة في العالم يمكن أن تقل ومن ثم تأثيره على مصالحها.

وفي ظل التحديات التي تواجه الدور الأمريكي في منطقة الخليج العربي يتركز الإهتمام الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي على ضمان تحقيق العديد من المصالح أبرزها تأمين التدفق الحر والثابت للنفط من

---

[9] **أنظر ، كلايف جونز ، الإبحار بدون مرساة: المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي ، سلسلة محاضرات الإمارات ، (دبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) ، العدد.** .

. . .

المنطقة إلى العالم ، بل أن هناك من قال بأنه ((لا توجد منطقة في العالم لها تأثير كبير على الإستراتيجية الأمريكية مثل منطقة الخليج العربي)) [10].

مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لا تتركز على ما إذا كان ثمن النفط دولارين او ثلاثة لدى ضخه أو فيما إذا حصلت الشركات الأمريكية على العقود بدلا من الشركات العالمية الأخرى المنافسة ، ولا هي تتوقف على كمية النفط التي تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية من الخليج العربي أو من أي مكان آخر. فالسبب الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مصلحة شرعية وأساسية (وفق وجهة نظرها) في رؤية النفط يتدفق بغزارة وبسعر رخيص نسبيا من الخليج العربي هو ببساطة أن الإقتصاد العالمي الذي نحيى في السنوات الخمسين الأخيرة يقوم على قاعدة النفط الوفير والمنخفض السعر ، وبالتالي فإن نزع هذه القاعدة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي ، وبالتالي التأثير سلبا على الاقتصاد الأمريكي.

أما اليوم فإن نحو % من إنتاج النفط العالمي إنما يأتي من الخليج العربي وهو رقم من المنتظر أن يزداد لا أن ينخفض في المستقبل القريب% ، ويحتوي الخليج العربي على ما يصل إلى ثلثي إحتياط النفط المثبت ، بكلفة إنتاج تكاد تكون غير معقولة في إنخفاضها .

وبالتالي ، أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست مهتمة بتدفق النفط الخليجي فحسب ، بل هي مهتمة أيضا بمنع أي دولة معادية من السيطرة على المنطقة ومواردها المتنوعة ، وإستخدام هذه السيطرة لزيادة قوتها أو لإبتزاز العالم. وهي أيضا لديها المصلحة في الحفاظ على وجودها العسكري في المنطقة نظرا إلى الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة بالقرب من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشرق أفريقياوجنوب آسيا. فإذا إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية النفاذ عسكريا إلى الخليج العربي فإن قدرتها على التأثير في العديد من المناطق الأخرى المهمة من العالم ستتقلص كثيرا (على سبيل المثال فإن معظم الغارات الجوية في الحرب ضد أفغانستان شنت من

---

[10] أنظر : – لورنس كورب ، الخليج العربي وإستراتيجية الامن اللقومي الامريكي ، سلسلة محاضرات الإمارات ، (دبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) ، العدد. . . . –.

[11] "National Security Consequences of U.S. Oil Dependency," *Independent Task Force Report*, no. 58 (New York: Council on Foreign Relations, 2006), p. 14.

[12] Michael L. Ross, "Blood Barrels: Why Oil Wealth Fuels Conflict," Foreign Affairs, Vol. 87, No. 3 (May/June 2008), pp. 2–9.

قواعد في الخليج العربي) ، وأخيرا فإن أحداث الحادي عشر من أيلول أظهرت أن للولايات المتحدة الأمريكية أيضا مصلحة في القضاء على المجموعات الإرهابية التي تزدهر في المنطقة. لذا يمكننا القول أن الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المصالح الحيوية التي تفرض عليها الحفاظ على مكانتها في المنطقة.

- التحديات الرئيسة للسياسة الأمريكية في المنطقة:

تكتنف السياسة الاميركية في المنطقة العديد من التحديات التي تعمل (:جهة النظر الأمريكية) على التأثير سلبا في إنجاز وتحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة ، إلى جانب تداعياتها على حلفاء واصدقاء الامريكان فيها ، ما يعني ضرورة دراستها وإيجاد السبل لكيفية التعامل الامثل معها سبيلا للحد من إنعكاساتها وتأثيرها ليس في السياسة الأمريكية فحسب بل وامن عموم منطقة الخليج العربي على حد السواء.

ووفقا لوجهة النظر الأمريكية هناك تحديات أساسية قد تعرض أمن الخليج العربي إلى الخطر في المستقبل القريب. ولعل ابرز هذه التحديات هي :

- معضلة العراق الامنية
- برنامج ايران النووي[13]
- إحتمال الإضطرابات المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي
- تنامي قضايا خلافية اخرى

هناك العديد من الآراء التي ترى بصعوبة وجود حلول سهلة لكل مشكلة من هذه المشكلات في شكل منفصل ناهيك عن إجتماعها معا ، الأمر الذي يستلزم القيام بالعديد من المفاوضات المضنية التي قد تستغرق سنين عدة سبيلا للتعامل معها والحد من نتائجها.

.أما المشكلة العراقية فهناك قناعة راسخة في التفكير الأمريكي يمكن التعبير عنها ببساطة كما يأتي ((إذا بات العراق قويا بما فيه الكفاية بحيث يتوازن مع إيران ويحتويها ، فإنه سيكون قادرا على تهديد امن دول الخليج العربي)) (وهذه هي المشكلة التي واجهتها المنطقة إثر إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية.

---

[13] ***Michael D. Yaffe,*** **THE GULF AND A NEW MIDDLE EAST SECURITY SYSTEM, MIDDLE EAST POLICY, VOL. XI, NO. 3, FALL 2004.**

وبعدما أدى تدمير العراق لجيش إيران وقوتها الجوية إلى جعل العراق في موقع يمكنه من تهديد المنطقة خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي ، فإن الإحتلال الأمريكي لعراق لـ يغير من هذه الدينامية الأساسية كثيرا وفق وجهة النظر الأمريكية ، ذلك أنها لا تنبع من طبيعة القيادة العراقية بقدر ما تنبع من المنطلقات الجيوسياسية الدولية. فعلى الرغم من أنه من شبه المؤكد أن العراق مثله مثل ألمانيا واليابان في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية سيمنع إلى الأبد من تطوير أسلحة الدمار الشامل ، إلا أنه سيجد الوسائل التي ستمكنه من حماية نفسه من المخاطر التي يمكن أن تهدده مستقبلا . فإذا لم يسمح للعراق بحيازة أسلحة الدمار الشامل* فسيكون عليه إما تأمين ظمانة أمنية خارجية أو الحصول على قدرات عسكرية تقليدية كبيرة. وبالتالي قوة تهديدية.

وبالإضافة إلى القضية العراقية ، تعتبر القضية النووية الإيرانية من أبرز التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية وامن المنطقة على العموم. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعو إلى الحظر النووي على مستوى العالم ، ولكنها في الممارسة شددت على هذا الحظر على أعدائها فقط (إيران ، العراق ، كوريا الشمالية) أكثر مما أهتمت بسلاح أصدقائها (إسرائيل وإلى درجة أقل الهند) . وهو ما يثير الكثير من التساؤلات الإقليمية والدولية. وتسري في الإدارة الأمريكية قناعة مؤداها ((أن إيران ستحصل على السلاح النووي في ظل الحكومة الراهنة ، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تكون مستعدة لهذا الإحتمال فحسب ، ولكن إلى الخطوات التي يمكن أن تتخذ في هذا السياق كذلك)) [14] .

وإذا كان يبدو أن إيران تود ان تمتلك السلاح النووي لردع هجوم أمريكي محتمل ، فإن حساباتها الإستراتيجية قد تتغير بمجرد حصولها عليه ، وربما تشجعت على إنتهاج سياسة خارجية أكثر هجومية. وهنا يجب الأخذ بنظر الإعتبار إن التفكير

*** هناك العديد من الآراء التي بدأت بالتزايد في الإدارة الأمريكية وخارجها والتي تدعو إلى إعادة النظر بهذه المسألة من خلال السماح للعراق بحيازة أسلحة الدمار الشامل سبيلا لإيجاد نوع من التوازن في بيئة المنطقة ، أنظر:**

- Norman Cigar, THINKING ABOUT NUCLEAR POWER IN POST-SADDAM IRAQ,(Strategic Studies Institute, U.S. Army War College) ,2010.

[14] فنسان الغريب ، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء ، (بيروت ، الدار العربية للعلوم - ناشرون ((.

الإستراتيجي الإيراني يعمد إلى تبني الخيار النووي سبيلا لمواجهة تطلعات إسرائيل العدوانية في المنطقة ، وعليه فإن أي إمكانية لدراسة مستقبل الخيار النووي الإيراني والدور الامريكي في مواجهته يجب عليها ان لا تغفل الدور الإسرائيلي في هذا الصدد.

المشكلة الرئيسية الثالثة هي الإرهاب وعدم الإستقرار الداخلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي وهذان الأمران (الإرهاب وعد الإستقرار الداخلي) في الخليج العربي يغذيهما في النهاية الركود السياسي والإقتصادي والإجتماعي في الدول العربية. صحيح ان السياسات الأمريكية تغضب الكثير من العرب ، وان المسألة الفلسطينية تحظى بإهتمام شعبي كبير ، ولكن ليست هذه الأمور هي التي تخلق أرضا خصبة للفتن الداخلية أو لجهود التجنيد للمجموعات الإسلامية الاريديكالية كالقاعدة. بل الأهم من ذلك أن هناك الكثير من العرب العاطلين عن العمل أو هم يعانون البطالة المقنعة ، وذلك للفشل التام لنظمهم الإقتصادية ، ويشعر الكثيرون منهم بالعجز والمهانة والذل إزاء حكوماتهم المستبدة التي يقل يوما بعد آخر ما تفعله لإجلهم حينما تمنعهم من ان يكون لهم أي رأي في شؤونهم أمورهم. وهناك الكثيرون الذين يشعرون بإنهم مهددون ومقيدون في مجتمع لم يستطع أن يتأقلم مع الحداثة [15].

ويعتقد معظم خبراء الشرق الأوسط ان قيام ثورة أو حرب أهلية في أي بلد من بلدان الخليج العربي في السنوات القليلة القادمة هو أمر بعيد الإحتمال ، إلا أن القليلين منهم يقولون ذلك بالثقة نفسها التي كانوا يبدونها في السابق. وفي الواقع ، فإن أنظمة الخليج العربي نفسها تشعر بالخوف من الإضطرابات الداخلية المتصاعدة. وهو ما دفعهم جميعا إلى الإعلان عن إصلاحات سياسية وإقتصادية في خلال العشر سنوات المنصرمة. فمن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله إلى أمير قطر مرورا بملك البحرين يدرك الحكام الخليجيين مدى شعور شعوبهم بالإحباط والحاجة إلى

---

[15] Lewis Dunn , Attribution and Deterring a Nuclear-Armed Iran , In : Patrick Clawson and Michael Eisenstadt, Editors, Deterring the Ayatollahs : Complications in Applying Cold War Strategy to Iran, , (Washington D.C. - Washington Institute for Near East Policy), policy focus # 72 , July 2007 , pp.25-28.

[16] DANIEL L. BYMAN and KENNETH M. POLLACK, Iraq's Long-Term Impact on Jihadist Terrorism, *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science* 2008; 618; 55

تنفيذ الوضع في بلدانهم ، فإذا لم تنجح الإصلاحات ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية بعض التحديات الأمنية الصعبة جدا. فعلى سبيل المثال بوسع الإضطرابات الواسعة في السعودية ان تهدد الصادرات النفطية بالقدر نفسه الذي يهدها الخطر الإيراني (وفق وجهة النظر الأمريكية).

(أفضل طريقة يمكن للولايات المتحدة أن تعتمدها لمواجهة نمو الإرهاب وخطر اللاإستقرار في المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الاخرى تكمن في التقليل من وجودها العسكري في المنطقة إلى أقل حد ممكن او حتى الإنسحاب الكلي فوجود القوات الأمريكية يغذي أجندات الإرهابيين التي تزعم الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لدعم الطغاة المحليين المكروهين والتحكم بالشرق الأوسط. ويشكل هذا الوجود ايضا مصدر إذلال وإستياء لدى معظم السكان المحليين إن لم يكن كلهم ، فهو يذكرهم دائما بإن أحفاد الإمبراطورية الإسلامية العظيمة لم يعد في وسعهم الدفاع عن انفسهم وباتوا خاضعين لقوى الشرك. وهكذا فإن الإنسحاب سيخفض الضغط الداخلي على انظمة دول الخليج العربي ويمنحهم الفضاء السياسي الذي يحتاجونه للقيام بالإصلاحات المؤلمة والضرورية لإستقرارهم على المدى البعيد.

ومن جهة اخرى ، فإن مثل هذا الإنسحاب يمثل أسوء خطوة ممكنة ، إذا نظر إليه من منظار ردع إيران وإحتوائها ، او من منظار أهلية الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل في شكل سريع مع حالات عدم الإستقرار الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال.

– الرؤية الأمريكية لتحقيق الأمن في منطقة الخليج العربي:

في ظل المصالح والتحديات السابقة الذكر لن يكون التوصل إلى نظام امني جديد لمنطقة الخليج العربي بالأمر السهل ، إذ يتعين إبقاء العراق قوياً ولكن ليس أكثر مما ينبغي ، وينبغي أيضاً الإستمرار في إحتواء إيران ودفعها في الوقت نفسه نحو اللبرلة ، وكذلك يجب الإفساح في المجال امام دول مجلس التعاون الخليجي للقيام بالإصلاحات مع الإستمرار في حمايتها من الاعداء من داخل وخارج المنطقة. وسيكون من الصعب الموازنة بين هذه المصالح والتهديدات ، إلى حدٍ انه لن يكون

[17] David Lake makes a similar argument in "Regional Security Complexes: A Systems Approach," in David A. Lake and Patrick Morgan (eds.), Regional Orders: Building Security in a New World (University Park: Penn State University Press, 1997), pp. 48–49.

من المستغرب ان تفشل الإستراتيجية الأمريكية المقبلة كما فشلت سابقاتها ، ولكن وجهة النظر الأمريكية لن يكون الوضع ميؤوسا منه بشكل كلي. ربما ليس هناك سياسة متكاملة قادرة على حماية كل المصالح ومواجهة كل التهديدات وتفادي كل الألغام الإستراتيجية والسياسية والثقافية.

وإعتمادا على ما سبق ، طرحت العديد من المقترحات والرؤى حول الكيفية التي يمكن اللجوء إليها سبيلا لظمان امن المنطقة في المستقبل القريب ، ومنها:

- خفض الوجود العسكري
- تشكيل هيكل امني جديد على غرار حلف الناتو
- إنشاء منتدى امني
- بناء منظومات أمنية جديدة
- العودة إلى سياسة الأحتواء
- تطوير دور حلف الناتو في المنطقة

وهذه المقاربات جميعا لها من الميزات ما تدفعنا لإخذها بنظر الإعتبار عند اي محاولة لإيجاد التصور الإستراتيجي الأمريكي لطبيعة وشكل الهيكل الامني في منطقة الخليج العربي بصورة جدية.

أولا – خفض الوجود العسكري :

خلال الفترة الماضية عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تامين المنطقة من خلال لعب دور الموازن الخارجي وهي الإستراتيجية الأميركية* التي تم إتباعها في الثمانينيات من القرن الماضي ، وهي المقاربة الأكثر محافظة. ولقد فشلت آنذاك لأن إيران والعراق كانا لا يزالان بلدين قويين جدا ، ولم يكن الردع الأميركي من الخارج كافيا. أما اليوم فإن كليهما بات أكثر ضعفا بكثير ومن المنتظر أن يبقيا كذلك (على الأقل إلى أن تحصل إيران على السلاح النووي) ، وفي غضون ذلك ، فإن واشنطن قد أظهرت تكرارا أنها ستتدخل في الخليج العربي لحماية مصالحها والحيلولة

---

[18] – محمود خليل إعادة توزيع القوات الأمريكية في الشرق الأوسط مجلة السياسة الدولية العدد .

*** من الخيارات المطروحة في يومنا الحاضر العودة إلى مبدأ الأحتواء والموازن الخارجي سبيلا لتامين منطقة الخليج العربي ، وهو ما سيتم تفصيله لاحقا في هذه الدراسة.**

دون الإعتداءات ، وبالتالي فإنه يمكن أن تكون حظ هذه الإستراتيجية أفضل هذه المرة.

وحسب هذه الإستراتيجية ، ستخفض الولايات المتحدة الأمريكية في شكل درامي من وجودها العسكري في المنطقة ، ولا تترك غير الحد الأدنى للوفاء بالإلتزامات الحالية. حيث سيبقى الإسطول الخامس في البحرين ، لكن عدد القطعات البحرية الأمريكية سينخفض في مياه الخليج العربي ، كذلك سيحتفظ سلاح الجو الأمريكي بقاعدته الجوية الضخمة في العديد في قطر وبعض المرافق الخدمية والتسهيلات في الكويت ، ومن المؤمل كذلك أن يحتفظ سلاح الجو الأميركي بقاعدة جوية وببعض الوجود البري في العراق ، وفي ما عدا ذلك يجب التخلص من كل القواعد العسكرية في المنطقة ، ويمكن للولايات المتحدة الأمريكية . تعتمد كبديل على معدات يتم تركيزها في بواخر تتمركز في دييغو غارسيا في المحيط الهندي.

أما على الصعيد السياسي فتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقاتها الرسمية بدول مجلس التعاون الخليجي ، وربما تضيف عليها إرتباطات مماثلة بحكومة عراقية صديقة وتستمر في إحتواء إيران وذلك بجعلها تتوقع ردا عسكريا أميركيا على أي إعتداء تقوم به ، وستواصل جهودها لتأمين الدعم الأوربي والياباني والروسي في الضغط على إيران إقتصاديا ودبلوماسيا بما ينهي الجهود الإيرانية لتطوير وحيا البرنامج النووي .

كذلك سيساهم تقليص الوجود العسكري الأميركي إلى حد كبير في القضاء على المشكلات الداخلية* الناجمة عن وجود القوات الأميركية في منطقة الخليج العربي. وبالتالي ، فإنه من غير المفاجيء أن تكون هذه الإستراتيجية هي التي تفضلها الدول العربية . فمع ذهاب صدام ، بات هدفهم الرئيسي هو الحد من الإستياء

---

[19] Bradley L. Bowman, After Iraq: Future U.S. Military Posture in the Middle East , Washington Quarterly ,Spring 2008, vol.31, No.2.p.85

[20] هناك رغبة بريطانية امريكية لإشراك العراق في شبكة من الترتيبات الامنية الاقليمية وهو ما سيعني ربط العراق بالسياسة الدولية في المنطقة ما قد يعني أيضا رهن السياسة العراقية بسياسات تلك الدول وخاصة في منطقة الخليج العربي.

[21] وهو ما يتماشى مع طبيعة القيود السياسية والاقتصادية الجديدة التي فرضتها الإدارة الأمريكية في الآونة الأخيرة على الحكومة الإيرانية.

*** للمزيد حول هذا الموضوع أنظر:.Bradley L. Bowman, After Iraq, op.cit -**

والإحتقان الداخلي ، وهم يؤمنون أنه في وسع الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على الأمن في المنطقة بحده الأدنى من الوجود العسكري الأمريكي. كما أن مثل هذه المقاربة ستلقى شعبية في بعض قطاعات الجيش الأميركي التي يسرها أن ترتاح من عبء القيام بأعمال رجل الشرطة في منطقة بعيدة كل البعد عن ديارهم ولا ترحب بهم ولا تتمتع بالرفاهية التي تؤمنها بلدهم.

من الناحية الأخرى فإن مجرد إعجاب دول الخليج العربي بهذه الإستراتيجية جـ . بدفع المخططين الأميركيين إلى التمهل. ذلك أن معظم هذه الدول بإستثناء الكويت بعد الغزو العراقي لها أظهر إصرارا بائسا على تجاهل المشاكل الداخلية والخارجية ، بدلا من مواجهتها. فعلى الرغم من أن الإنسحاب الأميركي قد يمنح دول الخليج العربي ما يحتاجونه من زخم للمضي في إصلاحاتهم ، ألا أنه من المرجح أن يجدوا في الإنسحاب الأميركي الحل الشافي لكل مشاكلهم ، ويروا أن الإصلاحات الداخلية لم تعد بالتالي ضرورية ، ومن الناحية الأخرى فإن تقليص الوجود العسكري الأميركي والسياسي سيضعف من قدرة واشنطن على الضغط على حلفائها المحليين لإتخاذ القرارات الصعبة التي يحتاجونها من أجل .صلاحهم على المدى البعيد.

إلى ذلك فإن الإنسحاب إلى خلفية المشهد ربما أدى إلى خلق بعض المشاكل التي جعلت هذه الإستراتيجية غير قابلة للنجاح في المرة الأولى. ذلك أن إحتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بالحد الأدنى من وجودها العسكري سيجعل إيران نفسها في حال إمتلاكها للسلاح النووي أكثر إندفاعا للعب دور إقليمي متزايد. ولقد أظهرت دول الخيج في السابق ميلا إلى مسايرة الدول المجاورة القوية في المنطقة ، وقد يؤدي الوجود الأميركي إلى زيادة هذا الميل ، مانحة بذلك إيران على سبيل المثال قدرا من السيطرة على تدفق النفط من منابع المنطقة. وأخيرا ، فإن الوجود الأميركي المحدود قد يغري قوى خارجية منافسة مثل الصين وروسيا الإتحادية على تأدية دور متصاعد في منطقة الخليج العربي.

ثانياً – هيكل أمني جديد على غرار حلف الناتو:

وإلى جانب ما سبق ، هناك المقاربة الثانية لتامين منطقة الخليج العربي في إنشاء حلف دفاعي إقليمي جديد من النوع الذي ثبت فاعليته في أوربا إثناء الحرب

الباردة ، ولهذه المقاربة سمعة في المشاكل أشد سوءا من المقاربة الاولى ، ولكنها سمعة إلى حد ما لا تستحقها!

ففي عام أقنعت الولايات المتحدة الأمريكية كل من إيران والعراق وتركيا وباكستان والمملكة المتحدة بتأليف معاهدة دفاع مشترك ع!! بإسم حلف بغداد ، وبعد ذلك بأربع سنوات إنسحب العراق تاركا لإيران وتركيا وباكستان تاليف منظمة المعاهدة المركزية ، التي تحولت إلى ما يشبه الأداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية لتسليح شاه إيران في السنوات العشرين اللاحقة. ولقد جاء أداء هذه الأحلاف سيئا نظرا إلى إختلاف المشاكل الأمنية للدول المنخرطة فيها وإلى التداعيات التي خلفتها الثورتان في المنطقة (العراق ، وإيران)، لكن الظروف اليوم تتيح فرصا اكبر للنجاح.

وتقوم الفكر اليوم على أن تقيم الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية رسمية للدفاع المشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي ومع حكومة العراق ، والهدف هو كما عبر عنه البعض ((المحافظة على الامريكان في الداخل ، والإيرانيين في الخارج والعراقيين في الأسفل)). ذلك ان إتفاقية دفاع رسمية هي الطريقة المثلى لتأمين إلتزام الولايات المتحدة الأمريكية الداعم بأمن الخليج . وهي أيضا الرادع الأفضل لأية إعتداءات يمكن ان تثار في المستقبل سواء من داخل أو من خارج المنطقة.

والمعاهدة بشمولها العراق توفر الحل أيضا لمعضلة العراق الأمنية ، بما في ذلك الإطار السلمي لإعادة تسليح العراق بالأسلحة التقليدية وتنفي في ذات الوقت الحاجة إلى تسليحه وإمتلاكه لأسلحة الدمار الشامل لردع إيران. هذا فضلا عن انه إذا أمكن إقناع شعوب دول الخليج العربي بإن الوجود الامريكي هناك هو وجود لطرف مساو مع الباقين، فإن ذلك سيساعد على كسب هذا الوجود الشرعية. كذلك فإن هناك قدرة لهذا الحلف على الإستمرار اكثر من سلفه ، ذلك انه لكل من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي التهديد الرئيس الخارجي ذاته وهو إيران (وهي الرؤية التي تحاول الإدارة الأمريكية تسويقها في المنطقة).

ولكن رغم ما سبق ، هناك العديد من السلبيات لهذه الرؤى الامنية ، وذلك أساسا بالنظر إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تريد ، على الأقل في الوقت

---

[22] Alastair Crooke, The Shifting Sands of State Power in the Middle East, The Washington Quarterly, 33:3 pp. 8-9.

الراهن ، علاقة تحالفية رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية (أكثر إلتزاما من تلك الإتفاقيات التي سبق وأن وقعوها معها بعد عا( ) ، إذ يخشى حكام المنطقة من انه وبدلا من شرعنة الوجود الامريكي ، فإن مثل هذا التحالف سيعد عمل(إستعماريا وتواطئيا بإمتياز وفق وجهة نظر شعوب المنطقة ، وبالتالي فهو يفقد هذه الانظمة شرعيتها. وحتى الحكومة العراقية قد تجد صعوبة في تقبل مثل هذه المعاهدة لذات الاسباب التي يؤمن بها الحكام العرب. وكذلك فإنه من غير الواضح كيف ستعامل مثل هذه المنظومة التحالفية مع الإضطرابات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي. اما إيران ، فإنه نظرا إلى ضعف قواتها العسكرية مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فهي قد تلجأ في حال قررت إتباع سياسة هجومية إلى محاولة إضعاف جيرانها من الداخل بدلا من مهاجمتهم مباشرة من الخارج ، وفي هذه الحالة فإن حلف الناتو الخليجي يكون رغم قوته الضاربة العنيفة عرضة للتاثر بمثل هذه السياسة التي تعتمد على الضرب أسفل الجدار!.

ثالثاً – منتدى أمني خليجي أمريكي مشترك:

إذا كانت العودة للموازنة من بعد غير ملائمة للتعامل مع الإعتداء الخارجي ، وإذا كانت منظمة تحالف جديدة غير ملائمة للتعامل مع عدم الإستقرار الداخلي ، فإنه يمكن أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى سلوك طريق ثالث يوفر القدرة على التعامل مع التهديدين معا . وتعتمد هذه المقاربة على سعي الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى منتدى امني مشترك في منطقة الخليج العربي يبنى على أساس نموذج إتفاقيات الحد من التسلح في اوربا في نهاية الحرب الباردة.

فمنذ السبعينيات من القرن المنصرم ، إنخرط حلف الناتو والعديد من دول اوربا الشرقية في سلسلة من المنتديات الامنية وإجراءات بناء الثقة والحد من التسلح (لجنة الامن والتعاون في اوربا ، مباحثات التخفيض المشترك والمتوازن للقوة ومعاهدة الأسلحة التقليدية في اوربا) التي كانت تهدف إلى معالجة الشؤون الأمنية في القارة ككل. ولقد إحتاج التفاوض على هذه الإتفاقيات ما يزيد على العقدين من الأخذ والرد المضنيين ضمن إطار مفاوضات مستمرة تمخض عنها ظهور اوربا اكثر قوة وتماسكا وإستقرارا ومنا من أي وقت مضى.

اما في الخليج العربي ، فإن الامر يتطلب إجراءات مماثلة لجمع الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران معا. وتبدا هذه العملية بإنشاء منتدى أمني إقليمي تتم فيه مناقشة الامور ذات الصلة. كما يتم تبادل المعلومات ودعم الإتفاقيات ومن ثم الإنتقال إلى إجراءات بناء الثقة بين الدول الاعضاء مثل الإبلاغ عن المناورات وتبادل المراقبين والمعلومات. الآلية الرئيسية التي يمكن من خلالها للأطراف المعنية المشاركة في مناقشات حول الأمن ، ومبيعات الأسلحة ، وغيرها من القضايا ذات الصلة هو حوار امن الخليج والذى أطلق في عام لتوفير إطارا يمكن من خلاله للولايات المتحدة وحلفاءها الدخول في ستة مجالات هي :

- القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي
- قضايا الأمن الإقليمي
- مكافحة الانتشار
- مكافحة الارهاب و الأمن الداخلي
- حماية الهياكل الحيوية
- الالتزامات تجاة العراق .

الهدف مما سبق هو من أجل الوصول في النهاية إلى إتفاقيات الحد من التسلح قد تشمل مناطق منزوعة السلاح ، وحظر لأسلحة الدمار الشامل وأنشطة التسلح المزعزعة للإستقرار في المنطقة ، وتخفيض متوازن للقوة يشمل كل الاطراف ، وبشكل خاص قد تهدف المجموعة إلى إقرار حظر شامل على كل أسلحة الدمار الشامل ، وهو إتفاق قد يشمل ضمن امور عدة فرض العقوبات على المخالفين وبرنامج للتفتيش المتعدد او الدولي لضمان التنفيذ.

ويتفق مع هذه المقترحات وجود تساؤلات متباينة فيما بينها في المنطقة منذ سبعينيات القرن الماضي، حول ماهية الخيار الأمثل لترتيبات الأمن الإقليمي. وقد

---

[23] :- Patrick Knapp , Middle East Quarterly, Winter 2010 VOLUME XVII: NUMBER 1

طرح في المنطقة السؤال التالي: هل يجب إقامة نظام أمن جماعي (أو صيغة من صيغ الأمن المشترك)، يضم الدول الثماني المشاطئة للخليج، أي الأقطار الستة الذين يمثلون حاليا مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى إيران والعراق؟ .

على مدى العقود الثلاثة الماضية، قال الداعون للأخذ بترتيبات الأمن الإقليمي المشترك، إن من شأن خيار كهذا أن يحد من مناخ التوترات القائمة، ويمنع تفاقمها. ومن ثم يجنب المنطقة خطر التفجرات الأمنية. كما من شأن هذا الخيار إيجاد أرضية سياسية وسيكولوجية للبحث في قضايا الخلاف العالقة، وتحديدا تلك القائمة مع العراق وإيران .

في المقابل، رأى المعارضون لخيار ترتيبات الأمن الإقليمي المشترك، خطوة كهذه تعد بمثابة وضع العربة أمام الحصان. وإن دول المنطقة يجب أن تبدأ أولا بحل الخلافات العالقة بينها، لتخلق بذلك جسورا من الثقة تعبد الطريق لمشاريع مشتركة للأمن الجماعي، بل وللتعاون الإقليمي المشترك، في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

ورغم هذا ، فإن لمثل هذه المقاربة الكثير من الميزات التي تدفع نحو التوصية بها ، فعلى سبيل المثال ، وضع حظر للتسلح الشامل في إطار عملية أوسع تشمل جميع المناطق وليس العراق وحده سيساعد على تعميق اجواء الإستقرار والسلم الإقليميين. وينطبق الامر نفسه على دول مجلس التعاون الخليجي ، ذلك ان تمكن هذه المقاربة في النهاية من نزع انياب إيران وتقييد العراق سيمكن هذه الدول من معالجة مشاكلها الامنية من دون الحاجة إلى الوجود الأمريكي الكثيف المزعزع للإستقرار. بل إن العلاقات العسكرية بين شعوب المجلس والولايات المتحدة الأمريكية قد تكون أكثر قبولا من شعوب دول المجلس إن هي تمت في إطار إقليمي اوسع.

ومن مميزات هذه المقاربة ان الإيرانيين بما يكونوا راغبين فعلا في المشاركة فيها. فلقد طالبت .يران على مدى سنة أن تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية والعراق ودول مجلس لتعاون الخليجي همومها الامنية في الحسبان بشكل . وستمنح هذه العملية إيران حيزا وفرصة لمناقشة هذه الهموم لأول مرة. وستعطي دعوة

إيران لمناقشة همومها الامنية في المنطقة على الطاولة نفسها مع الولايات المتحدة الأمريكية ستعطي لإيران الإحساس بإنها حصلت على الإحترام الذي تعتقد أنها تستحقه من الولايات المتحدة الأمريكية . بل ن مثل هذه العملية هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها ان تؤثر إيران في القوات العسكرية لخصمها الاقوى وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكي ينجح مثل هذا النظام لا بد من ان توافق الولايات المتحدة الأمريكية كما في أوربا على تقييدات على إنتشارها الإقليمي ، وهذه التقييدات في حد ذاتها ، ربما كانت تستحق ان تنخرط إيران في مثل هذه الترتيبات.

وحتى لو اختارت حكومة إيران عدم المشاركة ، فلن يؤدي ذلك إلى كارثة ، ذلك انهم يعزلون انفسهم على المستويين الداخلي والدولي. وسيكون من الصعوبة في مكان أن يبرروا موقفهم في الداخل في و ه تهديد مفترض من الولايات المتحدة الأمريكية (أو من العراق او من دول مجلس التعاون الخليجي) إن هم أختاروا عدم الإشتراك في عملية تمنحهم الفرصة في لتعاطي مع هذا التهديد عبر الوسائل الدبلوماسية وضبط التسلح. أما بالنسبة إلى المجتمع الدولي فإن رفض إيران لـ (غصن الزيتون الامريكي) يظهر إيران بمظهر الدولة المارقة غير المهتمة بحل مشاكلها الامنية بالطرق السلمية ، الامر الذي سيسهل على الولايات المتحدة الأمريكية حشد الدعم الدولي لعقوبات أشد ولإشكال اخرى من الضغط.

المشكلة الحقيقية لهذه المقاربة ربما تكمن في إستحالة تحقيقها، فمن الجدير بالذكر ان التوصل إلى مثل هذا النظام في اوربا أستغرق من إلى سنة من المفاوضات الشاقة والصعبة. وللولايات المتحدة الأمريكية تجارب مريرة في مفاوضات متعددة الاطراف في منطقة الشرق الاوسط ، وليس هناك من سبب يدعو إلى الإعتقاد بأن هذه المفاوضات ستكون أسهل. إذ ستأتي كل الأطراف إلى الطاولة بأجندتها الخاصة ، وستحاول التأثير على سير المفاوضات خدمة لإهدافها ومصالحها الخاصة بما يمكن ان يعالج المسائل الامنية الخاصة بكل منهم ، وهنا حقيقة مهمة في منطقة تسودها الاهداف والنوايا المختلفة وهي أن وحدة مجلس التعاون الخليجي هي محض خيال !. بسبب من العديد من القضايا الخلافية بين دول الخليج العربي ، ومن شان إقامة منتدى امنى إقليمي يترافق مع إجراءات للحد من التسلح أن يخرج إلى العلن كل المخاوف الامنية الداخلية في الخليج وهو ما سيزيد من تعقيد المهمة.

في غضون ذلك ، ربما حاول الإيرانيون إحباط العملية كلها عبر المطالبة بضم إسرائيل إليها من خلال ربطها بأتفاقيات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وهو ما سيكون له أصداء هائلة لدى السكان العرب في منطقة الخليج العربي. فإدخال إسرائيل يعني تحميل نظام الامن في المنطقة مشاكل إضافية ونزاعات لا نهاية لها لعملية السلام العربي الإسرائيلي والشرق الأوسط ككل ، وهو امر من الجلي أنه غير عملي. ولكن إذا اتيح لهذا النظام بطريقة ما ان يعمل فإنه يوفر أفضل الإمكانيات لقيام منطقة مستقرة وآمنة ، إلا أن إنجاح مثل هذا العمل الهائل يتطلب سنوات عدة من العمل إن لم تكن عقودا من المفاوضات الشاقة وإجراءات بناء الثقة المتبادلة المستمرة. لذلك فإن على الولايات المتحدة الأمريكية . تجعل ذلك هدفا نهائيا لها وتبدأ في العمل في هذا الإتجاه حالا. ذلك أن مجرد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها هذه وعقد مؤتمر للامن في المنطقة يمكن ان تكون له نتائج إيجابية كبيرة تشرعن وجودها العسكري فيه وتقلل من مصداقية من يعترضون عليه.

بيد التوصل إلى مثل هذا المنتدى ينبغي ان لا يكون محور التركيز الوحيد للجهود الأمريكية الرامية إلى خلق بنية أمنية إقليمية جديدة في المنطقة ، فهناك حلول أفضل ثمة حاجة اليها على المدى القريب.

صحيح ، ان الأميركيون، منذ العام تحاشوا دعم أية فكرة لإقامة تفاهمات للأمن الإقليمي بين الدول العربية في الخليج وإيران. وهذا هو موقفهم أيضا فيما يتعلق بالعراق، منذ بدايات تبلور الدور الأمني الأميركي في المنطقة، قبيل الانسحاب البريطاني منها، الذي تم نهائيا في العام كذلك، تحفظ الأميركيون على "إعلان دمشق"، الذي وقعته دول مجلس التعاون الخليجي مع كل من مصر وسورية في العام ، على خلفية مشاركة هاتين الأخيرتين في حرب الخليج الثانية ، وهو ما دفع بالولايات المتحدة، في المقابل، إلى الدعوة لبناء نظام للأمن الإقليمي يستند إلى منظومة اتفاقيات ثنائية ومتعددة، بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي. وبعد سقوط حكومة الرئيس العراقي، صدام حسين، في العام ، بدت الولايات المتحدة مهتمة بإشراك العراق في صورة من صور ترتيبات الأمن الإقليمي المشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الرغبة الأميركية هذه اصطدمت

بتحفظات خليجية. لذلك فإن نجاح هذا المنتدى يوفر الفرصة لديمومة السلام وتخفيض القوات في المنطقة ، الامر الذي سيمهد الطريق أمام إنسحاب القوات الأمريكية من المنطقة ، وهو تطور سيكون موضع ترحيب كبير من المعنيين.

رابعا: المنظومات العسكرية الأمنية(الدفاع الجوي والمضلة النووية):

وضمن هذا المقترح ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على نشر العديد من الأنظمة العسكرية ومنها صواريخ أرض الجو والتي سبق وأن نشرت العديد منها في دول المنطقة منذ تسعينيات القرن الماضي ، ولكن مع تنامي التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية ومصالحها (وفق وجهة نظرها) فقد قررت الولايات المتحدة التوسع في نشر صواريخ اعتراضية، داخل وحول منطقة الخليج العربي سبيلا لتأمين المنطقة

وكانت الإدارة الأمريكية قد بدأت في الأصل عملية نشر منظومة صواريخ باتريوت في دول الخليج إبان إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن، حيث نشرت في دولتين خليجيتين نماذج قديمة من هذه الصواريخ. وفي الأصل كانت الإدارة الأميركية قد طرحت هذا المشروع في سياق جهودها التي بدأت، منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، لوضع خمسة برامج دفاعية مضادة للصواريخ، كجزء من مشروع دفاع إستراتيجي طرح حينها في الولايات المتحدة، وهدف لإقامة نظم إقليمية للدفاع ضد الصواريخ في خمس مناطق من العالم، رأت واشنطن أن لها مصالح حيوية فيها، وكانت منطقة الخليج واحدة منها. . وسبق أن عرض الأميركيون على دول مجلس التعاون الخليجي، منذ تشرين الأول ، مشروعا للدفاع الصاروخي. وقد تم ذلك لأول مرة خلال زيارة قام بها للمنطقة وزير الدفاع (حينها) وليام كوهين، حيث عبر عن "رغبة أميركية واضحة" في إقناع هذه الدول بالدخول في برنامج مشترك مع بلاده يهدف لإقامة نظام دفاع جوي إقليمي، مضاد للطائرات وللصواريخ الباليستية. بيد أن هذا المشروع لم تقدر له رؤية النور، لعدة أسباب أبرزها:

- تفاوت المواقف الخليجية حياله.
- وتكلفته المالية الكبيرة، التي تتجاوز مبدئيا عشرة مليارات دولار.
- وخشية بعض الدول الخليجية من أن يكون بداية لمزيد من التوتر في العلاقة مع إيران.

بعد ذلك، جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول لتصرف اهتمام الولايات المتحدة إلى قضايا جديدة، وخاصة الحرب في كل من أفغانستان والعراق . وظل الوضع على حاله حتى صيف عام ، حين سعت الإدارة الأميركية لإحياء مبادرة الدفاع الصاروخي، عبر برنامج "الحوار الأمني الأميركي/الخليجي".

وجاء التطور الأبرز في الثامن من ديسمبر/كانون الأول ، عندما دعا وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس دول مجلس التعاون الخليجي إلى عقد مشاورات متعددة الأطراف لإقامة شبكة دفاع مضادة للصواريخ. وأوضح غيتس أن الولايات المتحدة بدأت نقاشا مع دول في المنطقة بشأن قضايا من قبيل إقامة نظام إنذار مبكر مشترك.

وإلى جانب ما سبق ذكره ، هناك من تحدث عن حديث أكثر حساسية حول توفير "مظلة نووية" أميركية لدول الخليج، على النحو القائم حاليا على مستوى العلاقات الأميركية الكورية الجنوبية.

وبالمعنى التقني، ليس ثمة غموض في مفهوم المظلة النووية، كما لا توجد تحديات فنية أو لوجستية كبيرة أمام اعتماده، خاصة أن الولايات المتحدة تحتفظ في الوقت الراهن بـ سلاحا نوويا تكتيكيا في ست من دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في إطار ما يعرف بـ"المشاركة في تحمل الأعباء النووية". وبعض هذه الدول تقع على مشارف المنطقة.

إن المشكلة الفعلية أمام هذا الخيار تتمثل في التعريف السياسي "للمظلة النووية"، في ضوء وجود ثلاث قوى إقليمية ذات قدرات نووية قائمة، هي الهند وباكستان وإسرائيل. هذا فضلا عن إيران، المصنفة أميركيا باعتبارها ذات طموح نووي عسكري.

---

[25] ***Michael Ryan Kraig*** **, FORGING A NEW SECURITY ORDER FOR THE PERSIAN GULF , MIDDLE EAST POLICY, VOL. XIII, NO. 1, SPRING 2006.**

وإضافة إلى ذلك، هناك بين الخليجيين من رأى أن إدخال بعد "المظلة النووية" في العلاقات الأميركية الخليجية قد يزيد ويفاقم من حدة التوترات بين ضفتي الخليج. وربما يدفع إيران باتجاه التحول إلى قوة نووية فعلية ومهيمنة في المنطقة .

وفي سياق مواز، قال الرئيس الأميركي باراك أوباما، في نيسان العقيدة النووية الجديدة للولايات المتحدة تقضي بعدم استخدام السلاح النووي ضد دول غير نووية، لكنها تستثني إيران وكوريا الشمالية من هذه القاعد". "لكونهما غير ملتزمتين بسياسة حظر الانتشار النووي". وهذا يعني أن الولايات المتحدة قد تلجأ للأسلحة النووية في أي مواجهة محتملة في الخليج، تدور بينها وبين إيران .

وكان كثير من النقاش قد دار، منذ سبعة أعوام، حول احتمال استخدام السلاح النووي التكتيكي لضرب منشآت اليورانيوم الإيرانية بعد متلاك إيران للسلاح النووي الذي يمكن أن يكون قريبا .

وبغض النظر عن ماهية المنظومة المعتمدة ، فإن مجرد تبنيها على نطاق واسع في المنطقة سيكون حافزا لإثارة عدم الأستقرار ، الأمر الذي يدفع بعدم تبني مثل هذا الخيار لتأمين المنطقة.

- خامسا : العودة إلى سياسة الأحتواء

يعتبر هذا المقترح من أبرز المقترحات ذات القبول الواسع في الأوساط الأكاديمية والعسكرية الأمريكية ، خاصة وان الماضي القريب للسياسة الأمريكية قد

---

[26] **للمزيد من التفاصيل حول الرؤية الخليجية للدور الإيراني المهيمن في المستقبل ، انظر:**

- Richard N. Hass and Martin Indyk , Beyond Iraq: New U.S. Strategy for the Middle East , " Foreign Affairs, January/February 2009.

[27] **أنظر :- http://www.foreignaffairs.org/author/scott-d-sagan/index.html -**

[28]

http://topics.nytimes.com/top/reference/timestopics/people/s/david_e_sanger/index.html

شهد تبنيا واسعا له ، ليس في المنطقة وحسب بل وعموم التفاعلات العالمية إبان فترة الحرب الباردة الامر الذي يمكن أن يكسبه العديد من مقومات القوة والنجاح. وفي التأصيل الأبعد مدى، تجد خيارات الدفاع الأميركية في الخليج خلفياتها في مبدأ الاحتواء، الذي ظل دليلا لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة منذ ثلاثة عقود. وفي إطار مبدأ الاحتواء، اتجهت الولايات المتحدة لاعتماد سياسة التدخل العسكري المباشر، وهذا ما عبر عنه مبدأ كارتر. وقد وجد مبدأ كارتر أعلى تجلياته في الحرب على العراق عام . التي كانت ترجمة متقدمة لهذا المبدأ.

لتأمين سياسة الأحتواء عمدت الولايات المتحدة في الحصول على موقف واضح من بعض دول المنطقة، فيما يتعلق بمسألة الوجود العسكري الأميركي كذلك التأكيد على الالتزامات المتبادلة بينها وبين عدد من دول الخليج [3] ، فيما يختص بالتسهيلات البرية والبحرية والجوية الممنوحة للقوات الأميركية، لاسيما على صعيد منشآت التخزين والتمركز المسبق للقوات، والتي تشكل أساسا حيويا لخطط الانتشار والتدخل العسكري. ويختلف البند الخاص بوجود القوات الأميركية من دولة خليجية لأخرى، حسب رغبتها وقدرتها على قبول وجود عسكري أجنبي على أراضيها، مع موازنة الرغبة الأميركية في توزيعها وتمركزها بشكل مسبق، بما يمكن من استخدامها على نحو سريع.

وفي عام ، جاء الغزو الأميركي للعراق ليدفع عاليا في اتجاه تعزيز القدرات العسكرية للولايات المتحدة في المنطقة، حيث تشكل وجود عسكري أميركي متقدم في بلاد الرافدين، أو لنقل في أعالي الخليج، وذلك للمرة الأولى في التاريخ. ولا يبدو أن ثمة تحولا اليوم لدى الولايات المتحدة عن خيار "الموازن الخارجي"

---

[29] Joseph McMillan, Richard Sokolsky, and Andrew C. Winner, "Toward a New Regional Security Architecture,"*The Washington Quarterly* 26, no. 3 (Summer 2003), p. 167.

[30] James A. Russell, "Searching for a Post-Saddam Regional Security Architecture," *Middle East Review ofInternational Affairs* 7, no. 1 (March 2003), p. 33.

الوجود العسكري المباشر في المنطقة، الذي بمقدوره موازنة القوة الإيرانية، أو لنقل احتواء هذه القوة .

ومن جهة أخرى، فإن القول باعتماد مبدأ "الموازن الخارجي" كدليل للسياسة الأميركية في الخليج، وأداة لاحتواء إيران، لا يعني، بحال من الأحوال، انتفاء معضلة التوازن الإستراتيجي في النظام الإقليمي الخليجي، إذ إن هذا المبدأ لا صلة له بإعادة هيكلة القوة بين الدول المختلفة في الإقليم، وهي إيران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي ، بل يعتمد في الكثير من اوجهه بطبيعة السياسة الجديدة لإدارة اوباما في المنطقة والرامية إلى المزيد من ((الإرتباط الفعال)) [31] مع دول المنطقة.

- سادسا: تطوير دور حلف الناتو في المنطقة :

ولأن التوصل إلى صيغة أمنية لمنطقة الخليج (.33 الخليج الست بالإضافة إلى العراق وإيران) أحد أهم القضايا التي تستقطب اهتمام الأطراف الدولية كافة انطلاقا من الأهمية الإستراتيجية البالغة التي تحظى بها تلك المنطقة، ابتداء بإنتاجها ما يقرب من) % من الإنتاج العالمي للنفط، واحتوائها على ثلث الاحتياطي العالمي من الغاز، ومرورا بموقعها الإستراتيجي المهم الذي يتوسط العالم، وانتهاء بتطورات الأوضاع الأمنية في العراق ، وكان من بين هذه الصيغ طرح آراء تعمد إلى تطوير علاقة دول المنطقة مع حلف الناتو كآلية لتطبيقها في منطقة الخليج العربي ، وهناك من تحدث عن سبيلا لتعزيز امن وأستقرار المنطقة.

---

[31] F. Gregory Gause III, Fareed Mohamedi, Afshin Molavi,Wayne White, Anthony H. Cordesman, THE FUTURE OF THE MIDDLE EAST: STRATEGIC IMPLICATIONS FOR THE UNITED States, a SYMPOSIUM: THE FUTURE OF THE MIDDLE EAST : a series of Capitol Hill conferences convened by the Middle East Policy Council held on June 26, 2007.

[32] Thomas Wright, Strategic Engagement's Track Record, Washington Quarterly, July 2010, Vol.33, No.3.pp.37-40.

وفي سياق تطوير دول المنطقة لعلاقتها مع حلف الناتو ، فقد دخل حلف الناتو على خط التفاعل في تلك القضية . سبيلا للعب دور مهم في المنطقة كان أبرز ملامحه :

- اللقاء بين ممثلي الناتو والدول الخليجية
- مؤتمر" تحولات الناتو والأمن في الخليج" الذي عقد بدولة قطر في إبريل ، وقد كان هذا المؤتمر تمهيدا لقمة إستانبول التي عقدت في العام ذاته، وخصصت جزءا مهما من بيانها الختامي عن الحوار بين الناتو ودول الخليج.
- لمباحثات الثنائية بين الناتو وبعض الدول الخليجية في مارس .
- المحادثات غير الرسمية التي أُجريت خلال شهر أكتوبر بين مسئولين من المملكة العربية السعودية ونظرائهم من حلف الناتو بمقر الحلف ببروكسيل.

ويمكن تفسير هذا التوجه الجديد للحلف تجاه منطقة الخليج في ضوء أمرين:-

-. رغبة الحلف في إيجاد علاقات جماعية مشتركة مع دول المنطقة عموما ودول الخليج على وجه خاص، انطلاقا من أن العلاقات الجماعية سيكون لها نتائج إيجابية بدلا من النماذج الثنائية، وهو ما أكد عليه السفير الإيطالي لدى الناتو بالقول: "بالرغم من أن بعض أعضاء الحلف يرتبطون باتفاقيات أمنية ثنائية مع دول الخليج الست، فإن ما يحدث الآن هو محاولة لإيجاد علاقة متعددة الأبعاد يكون لها أثر أقوى من العلاقات ثنائية الأبعاد.

---

[33] في هذا الإطار عقدت العديد من الندوات والمؤتمرات لمناقشة داور حلف الناتو في المنطقة ، او إستلهام فكرة وجود الحلف في تأسيس حلف مشابه له في المنطقة يتم في إطاره دراسة و بحث عدد من القضايا، منها التصورات الأمنية في بلدان منطقة الخليج والإصلاح الاجتماعي والسياسي فيها، بالإضافة إلى انعكاسات الوضع بالعراق على تلك البلدان والعلاقات الإيرانية- الخليجية

. إذا كان الحلف قد أعلن أنه من بين مهامه التصدي لظاهرة الإرهاب فإن دول مجلس التعاون الخليجي أكدت أن لديها القدرة على التصدي لتلك الظاهرة، سواء على الصعيد الداخلي أو على مستوى مجلس التعاون، وهنا يشار إلى الاتفاقية الخليجية للتصدي لظاهرة الإرهاب وهو ما يمثل ركيزة أساسية للتعاون المستقبلي بين الجانبين.

ومع التسليم بأن الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج يأتي ضمن توجه جديد للحلف – الذي طالما اقتصرت أهدافه على المهام العسكرية – وهو توجه سياسي ومن ذلك التدخل في قضايا الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية على وجه خاص وفقا لمؤتمر إسـ نبول عام الذي أطلق مبادرة "تحسين مستوى الناتو مع العالم العربي".. فإن التساؤل الذي يثار هو كيف إستفادة وتوظيف الدور الأمريكي لهذا التوجه الجديد وبخاصة أن قضية أمن الخليج تستحوذ على اهتمامات تلك الدول وتتعدد بشأنها الرؤى. وثمة ملاحظات تجدر الإشارة إليها في هذا الشأن:

:. يأتي حوار الناتو مع الدول الخليجية في ظل الحديث عن رؤى مستقبلية لأمن منطقة الخليج ، تلك القضية التي تعد الهاجس الأكبر للدول الخليجية الست حيث تعاني من خلل في التوازن في ظل وجود قوتين إقليميتين كبيرتين (العراق وإيران)، ومن ثم فإن الدور الغربي تجاه أمن الخليج أمرا مهما، وقد استفادت دول المجلس من هذا الدور منذ الانسحاب البريطاني وحتى الآن. وتتجلى هنا اهمية الدور الامريكي في ظل قناعة إقليمية مفادها" : المتغيرات الدولية جعلت أطرافا دولية أخرى جزءا من المعادلة الأمنية في المنطقة بعد أن كانت المسألة الأمنية في بلدان الخليج العربي أصلا من مسئوليات حكوماتها". وقد تعززت أهمية هذا الدور في ضوء أمرين مهمين :

- استمرار تردي الأوضاع الأمنية في العراق التي كان لها تداعيات عديدة على دول مجلس التعاون الخليجي

[34] **http://arabi.ahram.org.eg/Index.asp?CurFN=wrld4.htm&DID=10194**

- استمرار التوتر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الملف النووي الإيراني وغيره من القضايا الأخرى،

وبالتالي ، فإن استقرار الأوضاع في العراق شرط ضروري لخليج آمن، وعليه فإن دول الخليج في سعيها لإيجاد منظومة أمنية تجمعها مع العراق وإيران تحتاج إلى ضمانات دولية ، ولا شك أن حلف الناتو في إطار توجهه الجديد يمكن أن يقدم هذا الدعم الدولي، بالإضافة إلى أنه يزيد من فاعلية الدور الأوربي في مسألة الأمن وهو الأمر الذي لا تعارضه الدول الخليجية الست؛ حيث إن لها اتفاقيات أمنية ثنائية مع بعض من هذه الدول الأوربية.

. تدرك دول مجلس التعاون الخليجي الست مفهوم الأمن بمعناه الشامل، حيث لا يقتصر على النواحي الأمنية فحسب وإنما له أبعاد سياسية واقتصادية تعكسها الإصلاحات العديدة التي قامت بها تلك الدول منذ مطلع التسعينيات وازدادت وتيرتها خلال السنوات الأخيرة وذلك وفق خصوصية خليجية [3] .

. جاء هذا الحوار في ظل احتدام الأزمة بين إيران والولايات المتحدة بشأن الملف النووي، وهو الأمر الذي يمثل تحديا لدول المنطقة؛ حيث إن إصرار إيران على امتلاك سلاح نووي يمثل تهديدا للمنطقة ابتداء بإمكانية نشوب حرب مسلحة بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية وما قد يترتب عليها من آثار بيئية وأمنية، مرورا بإمكانية قيام سباق نووي بين دول المنطقة، حيث لن تكون دول المنطقة بمنأى عن آثاره، وانتهاء بالتأكيد على أن امتلاك إيران لهذا السلاح من شأنه تقويض كافة إجراءات بناء الثقة التي تنادي بها الدول الخليجية الست كأساس لأي صيغة أمنية مستقبلية.

---

[35] كان هذا الامر مثارا للعديد من الجدل حول جدوى اللجوء إلى الخيارات الخارجية سبيلا لتامين المنطقة ، ام الإعتماد على الرؤى الداخلية ، أنظر:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1171897380270&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout#ixzz0u1qTD6FB

[36] *Richard L. Russell,* THE PERSIAN GULF'S COLLECTIVE-SECURITY MIRAGE , MIDDLE EAST POLICY, VOL. XII, NO. 4, WINTER 2005. Pp.74-81.

- من بين الأهداف الجديدة ضمن توجه الحلف التصدي لظاهرة الإرهاب خارج أراضي أعضائه من خلال المشاركة فيما سمي" الضربات الاستباقية"، كما أن الحلف لا يزال يخشى سعي القاعدة لامتلاك أسلحة دمار شامل وبالتالي فقد أجرى خلال شهر يونيو تدريبات عملية باسم "الفجر الأسود" وهي نموذج لعملية إرهابية وهمية تستهدف سبل التصدي للإرهاب النووي، حيث يلاحظ أن الإرهاب طال كافة دول العالم من واشنطن إلى مدريد وشرق العالم وغربه. ويمكن أن تستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من دور الحلف في هذا الصدد من ناحيتين، أولهما: هناك إمكانية لتبادل المعلومات وملاحقة الإرهابيين وتجفيف منابعهم المالية ودول الخليج لها خبرة متميزة في هذا الصدد. وثانيهما: إمكانية استفادة دول الخليج من إمكانيات وقدرات حلف الناتو حيث نجح الحلف في التوسع فبلغ عدد أعضائه : دولة مما يعني زيادة قدرته ومرونته على مواجهة الإرهاب لا سيما مع وجود القوات سريعة الانتشار والتدخل التي تقرر تفعيلها خلال قمة إسطنبول .
- لا شك أن تعزيز الأمن الذاتي الخليجي يعد مطلبا ضروريا قبيل الدخول في أي صيغة أمنية إقليمية ، ومن ثم فإن حوار الناتو مع الدول الخليجية من شأنه أن يفضي إلى تعاون بشأن تطوير القدرات الذاتية لدول المنطقة وهذا ما أشارت إليه صراحة مبادرة إسـ نبول للتعاون مع الدول الخليجية، حيث أكدت على أهمية تعزيز الروابط العسكرية من خلال تعزيز التعاون العسكري بالمشاركة في التدريبات العسكرية وتقديم النصائح في مجالا الإصلاح الدفاعي والميزانيات العسكرية وتعزيز التعاون في مجالات أمن الحدود وتخطيط الطوارئ المدني. ومما لا شك فيه أن دعم القدرات الدفاعية الذاتية الخليجية يمثل رادعا أساسيا لأي تهديدات إقليمية محتملة، حيث يلاحظ أن الأزمات التي شهدتها منطقة الخليج خلال العقود الماضية قد أدت إلى استنزاف مواردها وهو ما يتضح من تزايد نفقات التسلح، وفي هذا

[37] **F. Gregory Gause, III, The Persian Gulf as a security region, Cambridge University Press, 2009.**

الصدد تشير التقارير الرسمية إلى أن دول الخليج العربية أنفقت حوالي مليار دولار على التسلح خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وبناءا على ما سبق ، يمكن للولايات المتحدة الأمريكية من الإستفادة من تفعيل دور حلف الناتو في المنطقة بتعزيز دورها الامني خاصة وان لها دور مهم ضمن إطار الحلف ، إلى جانب أن التطورات الأخيرة على الساحة العالمية أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تحافظ على الأمن الدولي بمفردها، ويجب أن تتقاسم قوة أخرى معها هذا الدور، وهي متمثلة في حلف الناتو، الذي يجب أن يحافظ هو الآخر على أمنه وكيانه؛ ولذا حاولت واشنطن إشراك الحلف في مقترحاتها الرامية إلى إيجاد السبل الكفيلة بضبط الأمن والإستقرار في المنطقة. وبالتالي يمكن ان تكون هذه العلاقة أحد أبرز الرؤى التي يمكن ان يتم تبنيها لتعزيز الامن في المنطقة.

الخاتمة والاستنتاجات:

لم يعد هناك أدنى شك في أن احتلال العراق والتواجد الأمريكي المباشر في منطقة الخليج وخاصة في العرق حاليا، غير من معادلة توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي جملة وتفصيلا وأي محاولة لإعادة صياغة أطر البنى الأمنية في المنطقة تأخذ بعين الاعتبار الوجود الأمريكي المهيمن على دول المنطقة لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى العراق بعد احتلاله، خاصة وأن الولايات المتحدة لن تكون مجرد شريك في هذا النظام وحسب، وانما ستكون الطرف الأول والأوحد الذي يحدد شكل ونوع والنظام هذا القائم، باعتبار أنها الطرف الأقوى في معادلة التوازن الإقليمي.

الرؤى المقترحة ليست متعارضة بشكل مطلق، بل يمكن النظر إليها بوصفها خطوات في إطار عملية مستمرة. إذ يمكن . تقوم الولايات المتحدة الأمريكية اليوم ببعض الخطوات لتخفيض مستوى القوات بما يتوافق مع مقاربة التوازن من بعد. وفيما تقوم بدراسة إمكانية المضي في إقامة نظام تحالفي جديد وإنشاء منتدى أمني جديد ، والحال . التهديد بقيام تحالف أمريكي – خليجي – أمني ربما يشكل حافزا

قويا لإيران يدفعها إلى المشاركة في المنتدى الأمني ، في حين أن الإفصاح عن الهدف هو إقامة مثل هذا العمل المشترك قد يجعل دول مجلس التعاون الخليجي أكثر تقبلا لفكرة الحلف.

على أية حال، فان الصورة الحالية لشكل النظام الأمني الإقليمي في الـ نطقة أمست في أربعة أضلاع رئيسية، وهي دول مجلس التعاون الخليجي، وعراق المستقبل، وإيران، والولايات المتحدة التي لم تعد مجرد مظلة أمنية لدول مجلس التعاون بقدر ما أمست عضو شريك وفعال في هذا النظام بعد احتلال العراق.

ومن هنا يمكننا القول:

.. ان الولايات المتحدة تعمد إلى أن تكون الفاعل الاساس في تفاصيل تفاعلات البيئة الامنية الخليجية
. بناء شبكة من العلاقات المختلفة والتي تكون هي محورها.
. أن النظام الأمني الإقليمي الراهن هو بإدارة خارجية ليست من دول المنطقة.

وأيا يكن الأمر، فثمة عدة خيارات يمكن افتراضها اليوم لطرحها في سبيل .لسيطرة على توترات البيئة الأمنية في الخليج والأبتعاد قدر الإمكان عن المحاولات الخارجية لتسيير شؤون البيئة الأمنية للمنطقة . وقد يكون أبرز هذه الخيارات معاهدة للأمن الجماعي، تعمل وفق مجموعة تفصيلية من الاتفاقيات الخاصة بالترتيبات الأمنية والضبط الأمني، بين الدول المكونة للنظام الإقليمي الخليجي، حيث يترتب عليها عدد واسع من الالتزامات. وهذه الدراسة لا تدعو للأخذ بهذا الخيار، لأنه لا يعد خيارا واقعيا، أو لنقل لا يمتلك الأرضية السياسية اللازمة لتنفيذه، كما تعترضه حقيقة تباين التصورات حول ماهية الأمن ذاته، فضلا عن تباين هياكل واتجاهات التسلح القائمة. كذلك، تصعب إقامة نظام توازن للقوى داخل النظام الإقليمي الخليجي. وبافتراض إقامته، فإنه سيكون غير مستقر، بسبب الاختلال الكبير في التوزيع النسبي للقوة. ويشير تاريخ المنطقة القريب إلى أن نظام توازن القوى الهش وغير المستقر، والذي غابت فيه مفاهيم الردع الواضحة، قد قاد إلى حربين مدمرتين. كما أن الحرب

الأميركية على العراق أتت، في أحد أبعادها، مرتكزة على مناخ ما بعد حرب الخليج الثانية، وكانت من التداعيات الكبرى لها. الخيار الثالث، الذي يمكن افتراضه للسيطرة على معضلة الأمن في الخليج، يتمثل في معاهدة عدم اعتداء بوجود أطراف ضامنة. هذا الخيار، يبدو منطقيا بوجه عام، وهو يعد بالمدلول الفلسفي صورة من صور الدبلوماسية الوقائية.

ويتمثل الخيار الرابع في دخول دول المنطقة في شبكة مصالح متداخلة على نحو وثيق، بحيث يقود ابتعاد، أو استبعاد، أي طرف منها إلى خسائر غير محتملة. وهو الأمر الذي يقلل على المستوى الفعلي من احتمالات النزاع، ويحد من فرص تصاعده متى وجد. هذا الخيار، ينسجم مع مبدأ التعاون الإقليمي بمدلوله العام، ولا يصطدم مع الخصوصيات المحلية لدول الإقليم، ولا يتعارض مع شكل واتجاه خياراتها الخارجية.

ختاما، فإن الإدارة الأميركية معنية، بحكم حضورها المتنامي في الإقليم، بدعم خيارات التعاون والتفاعل البناء بين دول المنطقة. حيث يعد ذلك أفضل سبيل لتحقيق الاستقرار الإقليمي، الذي يمكن أن تنسج في ظله الأطراف المحلية علاقات متينة وراسخة مع مختلف القوى الفاعلة في هذا العالم، خاصة تلك التي تمتد مصالحها الجيوسياسية على نطاق كوني، وفي المقدمة منها الولايات المتحدة ذاتها.